وزارة التجارة والصناعة - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٧ ، بالتفويض ،

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط

والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٣ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسيوط جلسة ٢٠٠٦/٥/٢٢ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/٣/٨ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٥ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٠٥٥٣٠١,٥٩ ج (فقط مليونان وخمسة وخمسون ألفًا وثلاثمائة وواحد جنيه وتسعة وخمسون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ١١٨٠٤٩٦,٤٢ ج (فقط مليون ومائة وثمانون ألفًا وأربعمائة وستة وتسعون جنيهًا واثنان وأربعون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات بما فيها فائض إيرادات السوق مبلغ ٨٧٤٨٠٥,١٧ ج (فقط ثمانمائة وأربعة وسبعون ألفًا وثمانمائة وخمسة جنيهات وسبعة عشر قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ٧٨١١٤٤٦,٨٩٩ ج (فقط سبعة ملايين وثمانمائة وأحد عشر ألفًا وأربعمائة وستة وأربعون جنيهًا وثمانمائة وتسعة وتسعون مليمًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٧/٣/٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

إبراهيم زايد